المشترك ، والمأذون (*)

« يخطىء بعض النقاد استعمال المعاصرين لهاتين الصيغتين فى مثل قولهم القضية المشتركة ، والمأذون الشرعى ، بناء على أن كلا منهما قد اشتقت من فعل يتعدى بالحرف فيجب اتباع صيغة اسم المفعول فيهما بالجار والمجرور . يقال : المشترك فيها ، والمأذون له .

درست اللجنة هذا ، ثم انتهت إلى إجازة هاتين الصيغتين وما يجرى مجراهما ؛ لأن الكلام فيهما على الحذف والإيصال ، أى حذف حرف الجر واستتار الضمير فى اسم المفعول ، وهو ما أجازه ابن جنى فى خصائصه واستشهد له من الشعر القديم .

هذا إلى أن السماع قد ورد نصا فى استعمال لفظ المشترك كما استعمله المعاصرون وذلك ما ذكره صاحب الأساس من قول زهير :

ما إن يكاد يُخلِّيهم لوجهتهم تخالج الأمر إنَّ الأمر مشتركُ

ولهذا كله ترى اللجنة إجازة استعمال « المشترك » و « المأذون » فى المعنى الذى يستعملان فيه لدى المعاصرين » .

(*) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والأربعين ، والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع فى الدورة نفسها .

وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

١ — عرض الأستاذ فتحى جمعة على اللجنة ما عثر عليه فى مكتبة المجمع من بحث مطبوع للكاتب المغربى الأستاذ أحمد الأخضر الغزال حول قولهم : القضية المشتركة والسوق المشتركة — بالفتح على صيغة اسم المفعول .

وقد انتهى الباحث إلى تخطئة ذلك ، إذ الصحيح — عنده — أن يقال : المشتركة — بالكسر على صيغة اسم الفاعل ، وإلا وجب أن يتبع اسم المفعول بالجار والمجرور فيقال : المشترك فيها .

٢ — كتب الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان : ثلاث متشابهات ، عرض فيها لفظ المشترك وما يجرى مجراه من نحو المفوض والمأذون فى قولهم : القاسم المشترك والوزير المفوض والمأذون الشرعى .

ويرى الأستاذ شوقى أمين أن توجيه اجازة هذه الألفاظ وما على شاكلتها يقوم على أساسين : الأول : تلمسه فى الضوابط النحوية وهو الحذف والإيصال أى حذف الحرف واستتار الضمير فى اسم المفعول .

والأساس الثانى : هو المسموع كما نراه فى كلمة « المشتركة » التى ورد السماع نصاً فيها ، أو التنظير بالمسموع ، إذ وردت كلمات مشابهة يمكن أن يحمل عليها المأذون والمندوب وما يجرى مجراهما .

وقدم فى ذلك :

— بحث بعنوان : ثلاث مشابهات « الوزير المفوض — المأذون الشرعى — القاسم المشترك » الأستاذ محمد شوقى أمين . (الألفاظ والأساليب ج ٢ / ص ٥٦) .